الأمم المتحدة

A/55/939–S/2001/481

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البندان ٢٠ (د) و ٤٦ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان مؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، صادر عن وزارة خارجية دولة أفغانستان الإسلامية (انظر المرفق).

ويتعلق مرفق هذه الرسالة بالوثيقة المعنونة ''وجهات نظر كازاخستان بشأن تسوية الحالة في أفغانستان'' (A/55/916-S/2001/419، المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٢٠ (د) و ٤٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الغفور روان فرهادي
السفير
الممثل الدائم

170501 170501 01-37326 (A)
0137326

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

إن وزارة الخارجية في دولة أفغانستان الإسلامية، إذ تعرب عن تقديرها الفائق للجهود المبذولة من جانب وزارة خارجية جمهورية كازاخستان، تود أن تعلن في هذه الوثيقة عن استعدادها من حيث المبدأ لحضور مفاوضات السلام المقترح عقدها، تحت إشراف الأمم المتحدة، مع الطالبان في آلما – آتا، على النحو الوارد في ''وجهات نظر كازاخستان بشأن تسوية الحالة في أفغانستان'' المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/55/916-S/2001/419، المرفق).

ورغم إعلان دولة أفغانستان الإسلامية موافقتها على المحادثات، فقد ذهلت في ضوء الفقرات الافتتاحية من الوثيقة، من الفكرة التي جرى الإعراب عنها في الفقرة الثالثة غير المرقمة، التي تقول إن ''عدم تحقيق نتائج إيجابية في مسألة التسوية الأفغانية مرتبط بإصرار الجانبين الأفغانيين المتحاربين على تسوية الصراع بالوسائل العسكرية وحدها''.

ويناقض المشار إليه آنفا الحقائق، فدولة أفغانستان الإسلامية سعت باستمرار، على عكس الطالبان، إلى التوصل إلى حل غير عسكري للصراع أثناء السنوات الست الماضية، بإعلانها عن إصرارها على التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في مناسبات مختلفة. ولذلك فإن مساواة دولة أفغانستان الإسلامية في هذا السياق بالطالبان ليست بعيدة عن الحقيقة فحسب بل جائزة أيضا. وتقرير الأمين العام (A/54/378-S/1999/994)، الذي أشار فيه إلى أن دولة أفغانستان الإسلامية ''أوضحت تكرارا لمبعوثي الخاص ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان أنها مستعدة لإجراء محادثات مع الطالبان بهدف التوصل إلى حل لمشاكل البلد''، الأمر الذي كرره أيضا رئيس مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، يقدم شهادة جديرة بالثقة في هذا الصدد. وأوضح رئيس مجلس الأمن مرة ثانية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/12) أن جمهورية أفغانستان الإسلامية ''أعربت عن استعدادها لإجراء محادثات مع الطالبان''. ويكفي القول بأن الأمم المتحدة قد رددت الرأي ذاته في مناسبات أخرى عديدة أيضا.

والأمر الواضح بجلاء هو أن أفغانستان وقعت فريسة لمغامرات جغرافية سياسية باكستانية، وهو أمر لم يجر الإعراب عنه بدقة في الوثيقة التي أعدتها وزارة خارجية كازاخستان.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن المقاومة الشعبية المسلحة من جانب شعب أفغانستان، دفاعا منه عن استقلال بلده وعن المبادئ الإنسانية النبيلة والقيم السمحة، وسلام وأمن المنطقة ضد قوى الظلام، التي تدين بنشأتها لباكستان، وكذلك ضد الخطة السياسية – الإيديولوجية

للقوى المتطرفة في أرجاء المنطقة، ستحظى بإطراء الدول المجاورة لأفغانستان، ومن بينها بلدان آسيا الوسطى. فبدون هذه المقاومة، وإذا ما احتل محور باكستان - طالبان - بن لادن أفغانستان احتلالا كاملا، فسيكون القيام، بدون شعب أفغانستان، برعاية الحملة الراسخة والحازمة للتحرير اللازمة لمنع توسع قوى الظلام والإرهاب هذه في آسيا الوسطى، مهمة شاقة تتطلب جهودا ضخمة.

وترغب دولة أفغانستان الإسلامية في أن تعلن الرد التالي، وتناظر الأرقام أرقام الفقرات العربية المرقمة والأجزاء اللاحقة لها الواردة في الوثيقة المشار إليها آنفا.

١ - بالنسبة للفقرة ١ والأجزاء اللاحقة لها، ترحب دولة أفغانستان الإسلامية بتأييد جمهورية كازاخستان لموقف الأمين العام حيال أفغانستان، وحيال غزوات المجاهدين الإسلاميين لأراضي بلدان آسيا الوسطى وخطورة انتشار الصراع. وتؤيد دولة أفغانستان الإسلامية تأييدا تاما أيضا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن تخصص لبحث الحالة في أفغانستان وأسيا الوسطى.

٢ - تعرب دولة أفغانستان الإسلامية عن تقديرها التام للآراء التي أعربت عنها وزارة خارجية كازاخستان في هذه الفقرة بشأن إعادة بناء اقتصاد أفغانستان وتنميتها.

٣ - تحظى الآراء المعرب عنها بشأن مشاركة جميع الدول المهتمة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بقبول تام. وتحظى بالتأييد، في الواقع، ضرورة عقد اجتماع لمجلس العشائر الأفغاني الذي يشارك فيه ممثلو الشعب. لكن عبارة ''مجلس العشائر الأفغاني'' ليست صحيحة، لأن أفغانستان مكونة من مجموعات عرقية ولغوية ودينية (سنية وشيعية) وليست مقسمة على أساس قبلي. ولذلك فإن الغرض من مجلس العشائر الأفغاني هو تجميع الشخصيات المؤثرة والهامة المنتمية للمجموعات العرقية واللغوية والدينية، التي لديها خبرة كافية ولها أتباع كثيرون بين مؤيديها/ناخبيها.

٤ - وتوافق دولة أفغانستان الإسلامية كلية على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التوصل إلى حل للحالة في أفغانستان. وفي ضوء الجزء الفرعي الثاني من الفقرة، من المهم التكلم عن ''الأسباب الرئيسية للصراع في أفغانستان'' على أنها تعزى إلى التدخل الباكستاني الصريح، ومن بينه تورط أفرادها العسكريين وغير العسكريين في أفغانستان. وفي هذا السياق، يتعين السعي على الفور لوضع حد للمساعدة العسكرية الأفغانية المقدمة إلى الطالبان وسحب جميع المقاتلين الباكستانيين (العسكريون والمدنيون) من أفغانستان.

٥ - ويكشف فحص للجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة والموجهة ضد الطالبان، أن أيا من أحكامها لا يستهدف السكان المدنيين في البلد. وفي الواقع، فإن فرض

هذه الجزاءات سيضطر الطالبان في النهاية إلى أن توافق، إلى جانب الوفاء بالتزاماتها الأخرى، على إجراء مفاوضات سلمية أيضا.

٦ - وردا على الجزء الفرعي الثاني من هذه الفقرة، فإن الفكرة القائلة أن ٩٠ في المائة من الأراضي يقع تحت سيطرة الطالبان، التي تشيعها باكستان، هي فكرة غير صحيحة. إذ توجد في كثير من أقاليم أفغانستان مقاومة فعالة ضد الطالبان، فهي تسيطر في الأغلب على المدن والطرق العامة. أما التقدير الواقعي لنسبة السيطرة على الأراضي، فإنه يضع ما يتراوح بين نسبة ٣٥ و٤٠ في المائة خارج نطاق سيطرة الطالبان، وهو رقم يتزايد يوما بعد يوم.

ومن أجل الرد على الجزء الفرعي الثالث، تجدر الإشارة إلى أن وجود لواء القيادة التابع لابن لادن والمجموعات الباكستانية المتطرفة التي تقاتل إلى جانب الطالبان بمشاركة مباشرة من الأفراد العسكريين الباكستانيين، لا يضفي الشرعية على الطالبان ''كحكومة'' لأفغانستان. وأي سياسة لاسترضاء الطالبان أو 'التعامل' معها، بينما تشارك عناصر ومجموعات أجنبية في احتلال أفغانستان، هي أمر يناقض المبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويمثل بالتالي مسألة من شأنها أن تضفي الطابع الشرعي على العدوان والاحتلال. وفي هذا الصدد، يقدم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر والمعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين'' دليلا واضحا (A/55/633-S/2000/1106). إذ تنص الفقرة ٢٣ منه على أن ''وجود محاربين غير أفغان، بصفة رئيسية من باكستان، أمر ملحوظ''. وتنص الفقرة ٨١ على أنه ''مما يحمل على الأسى الشديد أن عددا كبيرا من الأفراد غير الأفغانيين، وهم ينتمون بصورة عامة إلى 'المدارس' الباكستانية، يشاركون معظمهم، إن لم يكن جميعهم، مباشرة في القتال إلى جانب الطالبان، ويبدو كذلك أنهم يشاركون في التخطيط لعمليات عسكرية ومدها بالدعم اللوجستي''.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن باكستان تحتفظ بعلاقات رسمية مع الطالبان، وبحكم هذا الوضع، تيسر موقعا للاتصال بالطالبان. إلا أنه في السنوات القليلة الماضية، التي ظل فيها 'مكتب' الطالبان في فلاشنغ بنيويورك مفتوحا، فإنه لم يسهم في عملية السلام البتة وأعطى فقط فكرة خاطئة عن الحالة في أفغانستان، مناقضا أحيانا بوضوح قيادة الطالبان من خلال تقديم وعود زائفة بشكل منتظم.

٧ - وفي سياق ممارسات الطالبان الكارهة للنساء، من قبيل الفصل بين الجنسين وتأنيث الفقر وانتهاك حقوق الإنسان والإبادة الجماعية واستهداف المدنيين بصورة عشوائية وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لم تقدم وسائل الإعلام العالمية تغطية كافية في هذا

الصدد. وفي الواقع، فإن هذه التغطية كانت تافهة للغاية لدرجة أن معظم الناس، الذين لا يدركون الحالة في أفغانستان، يفترضون مع الأسف أن سلوك دولة أفغانستان الإسلامية هو سلوك مماثل للطالبان. وبالطبع، فإن الحقيقة مختلفة تماما. وعلاوة على ذلك، فإن دولة أفغانستان الإسلامية تؤمن، على عكس الطالبان، بالتسامح والاعتدال والتعايش والتعاون.

وتعرب دولة أفغانستان الإسلامية عن فائق تقديرها للنية الطيبة الكامنة وراء الاقتراح المقدم من وزارة خارجية جمهورية كازاخستان بأن تقوم بدور الوسيط دون أن يكون لها مصلحة شخصية. وتؤيد دولة أفغانستان الإسلامية تأييدا تاما الدور الذي تقوم به البلدان والدول المهتمة الأخرى، بنوايا طيبة، في عملية السلام الأفغانية. وقد أعربت دولة أفغانستان الإسلامية بالفعل عن استعدادها لحضور محادثات السلام التي اقترحت اليابان عقدها، وردت بالإيجاب على النداء الموجه من هود لوبرس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بفرض وقف لإطلاق النار، وقد رفض الطالبان كلا الأمرين على الفور.